الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

JOISR
مجلة البحث العلمي الإسلامي
Journal of Islamic Scientific Research

أكاديمية الإمام البخاري الدولية
INTERNATIONAL IMAM EL BOUKHARY ACADEMY

مجلة البحث العلمي الإسلامي

ردمد النسخة الإلكترونية E-ISSN: 2708-180X
ردمد النسخة المطبوعة ISSN: 2708-1796

عدد خاص بالمؤتمر الدولي السادس بعنوان
جهود الإمام الشافعي في تعزيز حجية السنة النبوية

Special Issue on the Sixth International Conference:
Imam Al-Shafi'i's Efforts in Strengthening the Authority of the Prophetic Sunnah

منهج الجمع بين الأحاديث الفقهية عند الإمام الشافعي وأثره في تعظيم السنة النبوية من خلال كتابه اختلاف الحديث

The methodology of combining legal hadiths according to Imam al-Shafi'i and its impact on venerating the Prophetic Sunnah, as seen in his book Ikhtilaf al-Hadith

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-07

د. خديجة محمد الظهوري
Dr. Khadija Mohamed Aldhuhoori

أستاذ الحديث المساعد بجامعة الشارقة
Professor assistant - University of Sharjah

kaldhuhoori@sharjah.ac.ae

Pages: 133 – 146 | 146 – 133 :الصفحات

إعداد: د. خديجة محمد الظهوري
أستاذ الحديث المساعد بجامعة الشارقة

Dr.Khadija Mohamed Aldhuhoori
Professor assistant-University of Sharjah

kaldhuhoori@sharjah.ac.ae

منهج الجمع بين الأحاديث الفقهية عند الإمام الشافعي وأثره في تعظيم السنة النبوية من خلال كتابه اختلاف الحديث

The methodology of combining legal hadiths according to Imam al-Shafi›i and its impact on venerating the Prophetic Sunnah, as seen in his book Ikhtilaf al-Hadith

https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-07

ملخص البحث

يتنــاول هذا البحث دراسة منهج الإمام الشافعي في الجمع بين الأحاديث، وأثر هذا المنهج في تعظيم السنة النبوية، من خلال كتابه « اختلاف الحديث».

وتكمن أهمية البحث في إبراز الأسلوب العلمي الرصين الذي اتبعه الإمام الشافعي للحفاظ علــى النصوص النبوية واستيعــاب التباين بينها، ممــا يعكس حرصه على تقديــم صورة متكاملة ومتوازنة للسنة النبوية.

وقــد اعتمدتُ في البحث المنهج الوصفي التحليلي، مــن خلال دراسة نماذج مختارة توضّح كيفية جمْع الإمام الشافعي للأحاديث المختلفة وعرضها بشكل متسق.

أظهــرت النتائج أن الإمام الشافعي كان حريصــاً على تقديم الجمع بين الأحاديث المتعلقة بالموضوع الواحد -إن كان الجمع ممكناً- وهو ما غلب على منهجه في دفع التعارض، ما يعكس فهم الإمام الشافعي العميق للسنة النبوية وأهمية الحفاظ على نصوصها ضمن إطار علمي متوازن.

الكلمــات المفتاحية: الإمــام الشافعــي، السنــة النبويــة، الجمــع بيــن الأحاديــث، تعظيم السنة، اختلاف الحديث.

Abstract

This research examines Imam al-Shafi'i's methodology in reconciling

hadiths and its impact on venerating the Prophetic Sunnah, as demonstrated in his book «Ikhtilaf al-Hadith»

The research's significance lies in highlighting the rigorous scholarly approach Imam al-Shafi'i employed to preserve prophetic texts and reconcile their apparent contradictions, reflecting his commitment to presenting a comprehensive and balanced picture of the Sunnah.

The research utilizes a descriptive-analytical methodology, examining selected examples that illustrate Imam al-Shafi'i's method of reconciling and presenting diverse hadiths in a coherent manner.

The findings reveal that Imam al-Shafi'i was keen on reconciling hadiths related to a single topic -whenever possible- a characteristic that dominated his approach to resolving apparent contradictions. This reflects Imam al-Shafi'i's profound understanding of the Prophetic Sunnah and the importance of preserving its texts within a balanced scholarly framework.

Keywords: Imam al-Shafi'i, Prophetic Sunnah, Reconciling Hadiths, Venerating the Sunnah, Ikhtilaf al-Hadith

مقدمة

الحمـد لله رب العالمين، والصلاة والسـلام على سيدنا محمد، المبعـوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد؛

فـإنَّ السنة النبوية تمثل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وهي البيان العملي والقولـي لما جاء في كتاب الله تعالى، وبها يتكامل البناء التشريعي، وتستقر معالم الفقه وأصوله.

وقـد أولى علماء الأمة عنايـةً فائقة بصيانة السنة من التحريف، وبيان وجوه الاستدلال بها، ودفع ما قد يُتوهم من التعارض بين نصوصها. وكان من أبرز أولئك الأئمة الذين أسهموا إسهامًا نوعيًـا في هـذا المجال الإمام محمد بن إدريـس الشافعي، الذي أسّس بمنهجـه الأصولي الدقيق رؤية متكاملة للتعامل مع النصوص الشرعية، وكان لكتابه اختلاف الحديث مكانةٌ خاصة في إبراز منهجه في الجمع بين الأحاديث ودفع التعارض عنها.

وتنبـع أهميـة هذا البحث من كونه يتناول جانبًا دقيقًا من منهـج الإمام الشافعي، يتمثل في آلياتـه العلمية في الجمـع بين بعض الأحاديـث الفقهية التي يظهر بينهـا التعارض، والكشف عن أثـر هذا المنهج فـي تعظيم السنة النبوية، وصيانتها من دعوى الاضطـراب أو التناقض. فالإمام الشافعـي لـم يكن فقيهاً مهمتـه الترجيح بين الأدلة فحسـب، بل كان مؤصِّـلاً لقواعد التعامل مع السنة، ومؤكدًا على حجيتها واستقلالها في التشريع.

أهمية البحث:

إبراز منهج الإمام الشافعي -رحمه الله- بوصفه أول من صنّف في هذا الفن -علم مختلف الحديث- في كتابه اختلاف الحديث.

بيـان أنَّ مسلـك الجمع بين الأحاديث هو الأصل عند الشافعـي، وهو ما يعكس تعظيم السنة النبوية وحفظها من التعطيل.

الحاجـة المعاصـرة إلى إعادة قراءة مناهج الأئمة في التعامل مـع السنة، في ظل الشبهات المثارة حول تعارض الأحاديث.

أسباب اختيار الموضوع:

- إبـراز جانب مهـم من منهج الإمـام الشافعي لم يُدرس بصورة كافية مـن زاوية تعظيم السنة.
- أهمية كتاب اختلاف الحديث بوصفه أول مصنّف مستقل في هذا العلم.
- الحاجة إلى إبراز قيمة منهج الجمع مقارنة بمسالك أخرى (كالنسخ والترجيح).
- خدمة السنة النبوية من خلال بيان دقة تعامل الأئمة مع النصـ ص المختلفة.

إشكالية البحث:

ما مدى التزام الشافعي بتقديم الجمع على غيره من المسالك؟

وكيف أسهم هذا المنهج في حفظ السنة وتعظيمها؟

الدراسات السابقة:

الدراسات حول منهج الشافعي رحمه الله في الجمع بين الأحاديث كثيرة، إلا أنَّ أغلبها ركّز على الجانب الإجرائي (كيف يجمع؟) والترتيب المنهجي (الجمع قبل الترجيح والنسخ) أمّا بحثي هدفـه تسليـط الضوء على الأثر القيمـي والمعرفي لمنهج الجمع بين الأحاديـث في تعظيم السنة النبوية.

منهج البحث:

اعتمـدت فـي البحث علـى المنهـج الاستقرائي بجمع بعض النصوص من كتـاب اختلاف الحديـث والمنهج التحليلي الاستنباطي في تحليل وبيان أثر مسلك الجمع بين الأحاديث في حفظ السنة النبوية الشريفة.

إجراءات البحث:

الترجمة للإمام الشافعي، من كتب التراجم.

التعريف بكتابه اختلاف الحديث.

استخراج بعض الأمثلة في الجمع بين الأحاديث.

بيان أثر هذه الأمثلة في تعظيم السنة النبوية.

توثيق الأقوال من المصادر الأصلية.

حدود البحث:

لا يدّعـي البحث استيعاب جميع مواضع التعار ض في كتاب اختلاف الحديث، وإنما يقتصر على نماذج مختارة تمثل الاتجاهات المنهجية العامة في معالجة الإمام الشافعي للتعارض الظاهر بين الأحاديث.

خطة البحث

قسَّمت البحث إلى مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة؛

المطلب الأول : ترجمة موجزة للإمام الشافعي

المطلب الثاني: التعريف بكتاب اختلاف الحديث للشافعي

الأول: المقصود من تأليف الكتاب

الثاني: ترتيب الكتاب

الثالث: طريقة عرضه للقضايا

الرابع: طريقته في إيراد الحديث

الخامس: اهتمام العلماء بكتاب اختلاف الحديث

المطلب الثالث: مفهوم مختلف الحديث عند الشافعي بناء على مضمون الكتاب

المطلب الرابع: أثر منهج الجمع بين مختلف الحديث عند الإمام الشافعي في تعظيم السنة النبوية

الخاتمة: أبرز النتائج والتوصيات

والله ولي التوفيق، وعليه التكلان

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الشافعي

هــو محمد بن إدريس الشافعي، ولد رحمه الله سنة مائة وخمسين للهجرة -وهو العام الذي توفّــي فيــه الإمام أبو حنيفة رحمــه الله- بغزّة يتيماً، فسافرت به أمّه إلــى مكّة، فنشأ في شعابها، وابتــدأ طلــب العلم فيها، فأخذ العلم عن جماعة من أهل العلم والفضل واللغة، ثمَّ رحلَ إلى مدينة النبي ﷺ، فلقيَ بها الإمام مالكاً رحمه الله (ت١٧٩هـ)، وأخذ عنه الفقه والحديث.

ثــم رحل إلــى دار السلام بغــداد، فلقي بها العلمــاءَ والفضلاءَ من كبار تلامــذة أبي حنيفة وغيرهم.

وقــد صنّف الشافعي جملــة وافرة من الكتب، ودوّنت عنه، ونشــرت، وهي ما عُرِفَ بعد ذلك بالمذهب القديم للشافعي.

ثــمَّ بعد ذلك وفــي أواخر حياته رحــلَ الشافعيُّ رحمــه الله إلى مصر، وتحلّــقَ حوله الطلبة يطلبون العلم واللغةَ والأدب، واشتهر منهم: البويطي (ت٢٣١هـ)، والمُزني (ت٢٦٤ه)، والربيع بن سليمان المرادي (ت٢٧٠هـ)، والربيع بن سليمانَ الأزدي الجيزي (ت٢٥٦هـ)، وغيرهم.

وغيّــرَ كثيــراً ممّا كان يذهبُ إليــه في بغداد سابقاً، وسمي هذا المذهــب بالجديد، ولعلَّ من أشهــر مصنّفاتــه بمصر: كتــاب الأم، والرسالة -النشــرة الأخيرة-، واختــلاف الحديث، وجماع العلم.

وسئل إسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ) كيف وضع الشافعي هذه الكتب وكان عمره يسيراً؟ -لم يتجــاوز خمساً وخمسين- فقــال إسحاق: «جَمَعَ الله عقلَه لقلَّة عمــره»[١]. وعن إسحاق بن راهويه أيضاً أنه قال: «أخذ أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) بيدي، وقال: تعال أذهب بك إلى من لم تر عيناك مثله، فذهب بي إلى الشافعي». توفّي رحمه الله بمصر سنة أربع ومائتين للهجرة[٢].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب اختلاف الحديث للشافعي

سنتعرّف على كتاب اختلاف الحديث من خلال الأمور الآتية:

الأول: المقصود من تأليف الكتاب

لــم يبيِّن الإمام الشافعي القصد من تأليف كتابه هذا، لكن من خلال المسائل التي عرضها فــي كتابه يمكنني القول بأنّ المقصــود من تأليفه دفع التعارض عن الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض، ولم يقصد استيفاء الأحاديث بل ذكــر جملة منها، قال النووي: «ولم يقصد رحمه الله استيفاءً، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه»[٣]، وقال زين الدين العراقي: «أول من تكلم فيه أي

(١) مناقب الشافعي للبيهقي ١/٢٥٩.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي٢/٤٠٤-٤١١.

(٣) التقريب والتيسير للنووي ٩٠.

في مختلف الحديث- الإمام الشافعي في كتابه اختلاف الحديث، ذكر فيه جملة من ذلك يتنبه بها على طريق الجمع، ولم يقصد استيفاء ذلك»[١].

هذا وقد اختلف العلماء هل هذا الكتاب جزء من كتابه الأم، أم ألّفه الشافعي مستقلًّا، ذهب ابن كثير[٢] وزين الدين العراقي وغيره إلى الأول[٣]، أي أنّه لم يفرده بالتأليف وإنّما هو جزء من كتاب الأمّ، بينما رجّح أحمد شاكر[٤] بأنّه كتاب مستقلّ، أفرده الشافعي بالتأليف، واستدلّ بأنّ ابن نديم ذكره في فهرسته، وكذلك البيهقي[٥] ذكره ضمن مؤلّفات الشافعي، وهو أعلم الناس بالشافعي، ونقل ابن حجر في كتابه توالي التأسيس في معالي محمد بن إدريس[٦] كلام البيهقي، ولم يخالفه، والله أعلم.

الثاني: ترتيب الكتاب

بدأ الإمام الشافعي كتابه بمقدّمة طويلة، تعرّض لذكر أمور مهمّة، ألخّصها فيما يأتي:

حجّية السنة ومنزلتها من القرآن، من تقييد مطلقه، وتخصيص عمومه، وتبيين مجمله، وذكر وجوهاً أخرى.

ثم تكلّم عن حجّية أخبار الآحاد، واستقلالها بالحجّية، مع ذكر الأدلّة[٧].

ثم تكلّم عن أهمية اللغة في فهم القرآن والسنة، وعدم جواز تأويل الخبر إلّا على ما تحتمله لغة العرب.

ثم تكلّم عن النسخ، وكيفية معرفة الناسخ والمنسوخ.

ثم في ختام هذه المقدّمة تعرّض لذكر منهجه في دفع التعارض بوضع قواعد، يمكن تلخيصها في: الجمع بين الحديثين إن أمكن، وإلا فالنسخ إن عُلِم الـ تأخّر منهما، ثم الترجيح إن لم يعلم التأريخ[٨].

ثم شرع في مقصود كتابه، وقد عقد تسعة وسبعين بابًا، أورد في كلّ منها الأحاديث التي

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/ ١٠٨.

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ٢٦٩.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٠٨. وينظر: فتح المغيث للسخاوي ٣/٤٧١.

(٤) الباعث الحثيث لأحمد شاكر ١٦٩.

(٥) مناقب الشافعي ١/٢٤٦.

(٦) توالي التأسيس ١٥٤.

(٧) قال رحمه الله: «فَرَأَيْنَا الدَّلَالَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ بِقَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ عَنْهُ، فَلَزِمَنَا وَالله أَعْلَمُ أَنْ نَقْبَلَ خَبَرَهُ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ» اختلاف الحديث مطبوع بآخر: كتاب «الأم»، ٨/٥٨٨.

(٨) اختلاف الحديث ٨/٥٨٧-٥٩٨، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين لأسامة خياط، ٣٣٧-٣٤٠، ومختلف الحديث عند الإمام أحمد ٧٠، والموازنة بين منهجي الشافعي وابن قتيبة ٧٦-٧٩.

ظاهرهـا التعارض، بـدأ بكتاب: «باب الاختلاف مـن جهة المباح»[1]، وختم الكتـاب بباب: «باب المختلفـات التـي عليها دلالة»[2]، والناظر في عناوين الأبواب يـرى أنّ عناوين الأبواب غلب عليها الطابـع الفقهـي، مثل: باب بيع الرجل على بيع أخيه، وبيع الحاضـر للبادي، و...، وهذا في معظم أبـواب الكتاب، وقد عنون لـ ض الأبـواب بعبارات أصولية، كما هو في أوّل باب من أبواب الكتاب، ولـم يراع ترتيبًـا فقهيًّا معيَّنًا بين أبواب كتابه[3]، وقد يرى بعض الباحثين أنّ الكتاب مرتّب حسب المنهـج العلمي في أنواع الاختلاف الواقع بيـن الأحاديث، فذكر أوّلًا أمثلة لما يكون الاختلاف فيه يدلّ على الإباحة، ثم مثّل للنسخ، ثم أمثلة أخرى لاختلاف التنوع وهكذا[4].

وأورد الحديـث المتعارضـ مـع حديث آخر، ولـم يتعرّ ـض للتعارض بين الحديـث والقرآن والإجماع والقياس والعقل وغيرها من الأدلة.

واقتصـر على دفع التعارض بين الأحاديث الفقهية في أبـواب العبادات وأبواب المعاملات، ولم يتعرّض لأبواب العقائد أو الآداب، وغيرها[5].

هذا هو الهيكل العام لكتاب اختلاف الحديث، يبقى طريقته في عـ ض القضايا في كلّ باب، وهذا ما سأتحدّث عنه في النقطة الآتية.

الثالث: طريقة عرضه للقضايا

يمكن تـ خيص منهج الشافعي في عرضه للقضايا في كلّ باب في النقاط الآتية:

يترجـم للبـاب بما يناسـب الأحاديث التـي يوردها، فمثلًا يعنـون بقوله: «بـاب القراءة في الصلاة»، ثم يسرد الأحاديث الواردة في الموضوع بأسانيده غالبًا، وينتقد الحديث عند الحاجة[6].

فـي بعض الأبواب يبدأ بالآيات القرآنية الواردة في الموضوع، ويبيّن وجه الدلالة منها، ومن الأمثلة عليه: (باب القصر والإتمام في السفر في الخوف وغير الخوف)[7].

ثم يبدأ بإزالة التعارض بين الأحاديث، وسيأتي منهجه في المبحث الثالث.

فـي بعض الأبواب يذكر بعض المسائل التي اختلـف العلماء فيها، ويذكـر أدلّة المخالفين ويناقشهـا بمنهـج علمي دقيق، فيبدأ كلامـه بقوله: «فخالفنا بعض أهل ناحيتنـا فقال: ...»[8]، أو

---

(١) اختلاف الحديث ٨/٥٩٩.

(٢) المصدر نفسه ٨/٦٢٨.

(٣) مختلف الحديث عند الإمام أحمد ٧٢، والموازنة بين منهجي الشافعي وابن قتيبة ٧٩-٨٠.

(٤) مختلف الحديث عند الإمام أحمد ٧٢.

(٥) المصدر نفسه ٧٢.

(٦) اختلاف الحديث ٨/٦٠٠.

(٧) اختلاف الحديث ٨/٦٠٢.

(٨) اختلاف الحديث ٨/٦١٦.

«وخالفنا بعض الناس فقال: ...»[1]، أو نحو هذه العبارات[2].

الرابع: طريقته في إيراد الحديث

إنَّ الشافعي رحمه الله محدّث وفقيه، وهذا المنهج واضح في كتبه جميعاً سواء في رواية الحديث بالأسانيد، أو نقدها وتعليلها، وكذلك في كتاب اختلاف الحديث، يسرد الأحاديث في كلّ باب بأسانيدها، وهذا في أغلب الأبواب، وقد ذكر في مواضع الحديث دون ذكر سنده، ويعتني بإيراد الشواهد في كثير من الأبواب، كما يعتني بنقد الأحاديث ويتكلّم عليه عند الحاجة إلى ذلك، ويورد الأحاديث الضعيفة، ويروي الحديث بالمعنى[3]، ويشتمل الكتاب على أحاديث كثيرة، يمكن تصنيفها فيما يأتي:

بلغ عدد الأحاديث المرفوعة التي رواها في كتابه: (٣٣٦) ثلاثمائة وستةً وثلاثين حديثًا، منها (٣٠) ثلاثون حديثًا في المقدمة، و(٣٠٦) ثلاثمائة وستة أحاديث في أبواب الكتاب.

وقد بلغ عدد الأحاديث المسندة في الكتاب: (٢٣٨) مائتين وثمانية وثلاثين حديثًا، منه: حديث واحد في المقدمة، و(٢٣٧) مائتان وسبعةَ وثلاثين في أبواب الكتاب.

أما الأحاديث المجردة من الأسانيد فقد بلغت (٩٨) ثمانيةً وتسعين حديثًا، منها (٢٩) تسعة وعشرون في المقدمة، و(٦٩) تسعة وستون في أبواب الكتاب[4].

فائدة: هذا الكتاب من رواية الربيع بن سليمان المرادي تلميذ الإمام الشافعي، ولهذا نرى في الكتاب أنّه يبدأ سند الحديث بقوله: أخبرنا الشافعي، أو نحو هذه الصيغة.

الخامس: اهتمام العلماء بكتاب اختلاف الحديث

سبق أنّ منزلة هذا الكتاب عظيمة عند العلماء، فقد أقرّ كثير من العلماء بأفضلية السبق له في هذا المجال، كما سبق نصوص بعضهم، وكلّ من ألّف في علوم الحديث عند ذكره لمختلف الحديث أشار إلى كتابه هذا، وأنّه من أوّل من ألّف في هذا الفنّ[5]، وتظهر أهمية الكتاب ومنزلته عندما نرى اعتماد العلماء عليه في دفع التعارض الظاهري بين الأحاديث، فقلّما نجد كتابًا من الشروح الحديثية شرح حديثًا من الأحاديث التي أوردها الشافعي في كتابه هذا إلّا وقد نقل كلام الشافعي، وسلك مسلكه في دفع التعارض.

---

(١) اختلاف الحديث ٨/٦١١.

(٢) مختلف الحديث بين المحدثين والفقهاء ٣٤٠-٣٤١، ومختلف الحديث عند الإمام أحمد ٧١-٧٢، والموازنة بين منهجي الشافعي وابن قتيبة ٧٩-٨٠.

(٣) مختلف الحديث عند الإمام أحمد ٧١.

(٤) الموازنة بين منهجي الشافعي وابن قتيبة ٨١.

(٥) ينظر: التقريب والتيسير للنووي ٩٠، واختصار علوم الحديث لابن كثير، ٢٦٩، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/ ١٠٨. وفتح المغيث للسخاوي ٣/٤٧١.

المطلب الثالث: مفهوم مختلف الحديث عند الشافعي بناء على مضمون الكتاب

سبق في المبحث الثاني أنّ الشافعي رحمه الله اقتصر في كتابه على التعارض بين الحديثين، ولـم يتعرّض للتعارض بين الحديـث والقرآن والإجماع والقياس والعقـل وغيرها من الأدلة، وهذا المفهـوم هـو ما استقرّ عليـه مفهوم «مختلف الحديث» عنـد المتأخّريـن، أي أنّ مختلف الحديث خاصٌّ بالتعارض بين حديث مع حديث أو أحاديث أخرى.

وأسباب التعارض الظاهري بين الأحاديث تدور حول ثلاثة محاور رئيسة، وهي:

الأول: أسباب الاختلاف التي تعود إلى قصور في إدراك دلالات الألفاظ

والنقاط التي تعود إلى هذا السبب يمكن عدّها في الأمور الآتية، وهي:

الاخ ـلاف باعتبار العموم والخصوص، الاختلاف فـي دلالات الإطلاق والتقييد، الاشتراك فـي الأسماء، اختلاف دلالة الأمر في الحديث بين الوجوب والندب والإباحة، اختلاف دلالة النهي في الحديث بين التحريم والكراهة.

قال الشافعي: «ورسول الله عربي اللسان والدار، فقد يقول القول عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الخاص»[(١)].

وقال أيضًا: «ويَسُنّ بلفظ مَخْرَجُه عامٌّ جملةً بتحريم شيء أو بتحليله، ويَسُنّ في غيره خلاف الجملة، فيُستدل على أنّه لم يُرِد بما حَرّم ما أحلّ، ولا بما أحَلَّ ما حَرَّم»[(٢)].

الثاني: اختلاف الحالين (تباين الأحوال) اللذين ورد فيهما الحديثان

قـد يقـول النبي عليه الصلاة والسلام قولاً في حالة ويقول قـولاً آخر في حالة أخرى، ويظنّ أنّ بينهمـا تعارضاً، قال الشافعي: «ويَسُنُّ في الشيء سنـةً وفيما يخالفه أخرى، فلا يُخَلِّص بعضُ السامعين بين اختلاف الحالين اللَّتَيْن سَنَّ فيهما»[(٣)].

الثالث: أسباب الاختلاف التي تعود إلى الراوي

كالاخ ـلاف بسبب إيجـاز بعض الرواة وتفصيـل بعضهم، أو عدم علم الـراوي بسبب ورود الحديـث، أو الجهـل بالنسخ، وكذلـك إخبار الصحابي بما رآه من حـال النبي وعدم اطّلاعه على أحواله الأخرى.

قال الشافعي: «ويُسأل -أي النبيّ- عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدِّي عنه المخبِر عنـه الخبرَ مُتَقَصًّـى، والخبرَ مختصرًا، فيأتي ب عض معناه دون بعضـ»[(٤)]. وقال أيضاً: «ويحدِّث

(١) الرسالة ٢١٣.

(٢) الرسالة ٢١٤.

(٣) الرسالة ٢١٤.

(٤) الرسالة ٢١٣.

عنه الرجل الحديثَ قد أدرك جوابَه ولم يُدرك المسألةَ فيَدُلَّه على حقيقة الجواب، بمعرفته السببَ الذي يَخْرُج عليه الجواب»[1]. ومما قاله: «ويَسُنُّ -أي النبي- السنة ثم يَنسخها بسنته، ولم يَدَعْ أنْ يُبَيِّن كلَّما نَسخ من سنّته بسنّته، ولكن ربما ذَهَب على الذي سَمع من رسول الله بعضُ علم الناسخ أو علم المنسوخ، فحَفِظ أحدهما دون الذي سَمع من رسول الله الآخر، وليس يَذهب ذلكَ على عامّتهم، حتى لا يكونَ فيهم موجوداً إذا طُلِب»[2].

ومسالك دفع التعارض بين الأحاديث عند الشافعي كما ذهب جمهور العلماء في دفع التعارض بين الحديثين وهي: الجمع، ثم النسخ، ثم الترجيح، ثم التوقّف، حيث اتفق منهج الشافعي والجمهور في ترتيب مسالك دفع التعارض، وسأقتصر على منهجه في الجمع في النقاط الآتية:

الشافعي رحمه الله جعل الجمع والتوفيق بين الحديثين، أوَّلَ ما يُلجأ إليه في دفع التعارض، فقال: «كلّما احتمل حديثان أن يُستعملا مَعًا استعملا معًا، ولم يُعطّل واحدٌ منهما الآخر»[3].

والجمع أكثر ما استعمله في دفع التعارض بين الحديثين، قال الشافعي رحمه الله: ولا يُنْسَب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهاً يمضَيَان معاً، إنما المختلف ما لم يُمْضَ إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه»[4].

وأكتفي هنا بذكر ثلاثة أمثلة:

أولها: حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة، ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا»[5]، وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «لقد ارتقيتُ يومًا على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين، مستقبلًا بيت المقدس لحاجته»[6].

جمع الشافعي بين هذين الحديثين بحمل حديث ابن عمر على كونه في المنازل وحديث أبي أيوب في الصحراء، فقال: «كان القوم عَرباً، إنما عامة مذاهبهم في الصحاري، وكثير من مذاهبهم لا حش فيها يسترهم، فكان الذاهب لحاجته إذا استقبل القبلة، أو استدبرها، استقبل المصلى بفرجه، أو استدبره، ولم يكن عليهم ضرورة في أن يشرقوا أو يغربوا، فأمروا بذلك، وكانت

---

(١) الرسالة ٢١٣.

(٢) الرسالة ٢١٥.

(٣) اختلاف الحديث ٥٩٨/٨.

(٤) الرسالة ٣٤٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة - باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام ،(٣٩٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، (٢٦٤).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء - باب من تبرز على لبنتين، (١٤٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة -باب الاستطابة (٢٦٦).

البيوت مخالفة للصحراء، فإذا كان بين أظهرها كان من فيه مستتراً لا يراه إلا من دخل أو أشرف عليه، وكانت المذاهب بين المنازل متضايقة لا يمكن من التحرف فيها ما يمكن في الصحراء، فلما ذكر ابن عمر ما رأى من رسول الله من استقباله بيت المقدس، وهو حينئذ مستدبر الكعبة، دل على أنه إنما نهى عن استقبال الكعبة واستدبارها في الصحراء دون المنازل»[1].

ثانيها: ما ذكره في باب الاختلاف من جهة المباح، حيث روى بأسانيده ما ورد في عدد مرّات غسل الأعضاء في الوضوء: والتي فيها: غَسلُ الأعضاء مرّة مرّة، ومرّتين مرّتين، وثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: «ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث: مختلف مطلقاً... ولكن يقال: أقل ما يُجْزِي من الوضوء مرة، وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاث»[2].

ثالثها: ما ورد من اختلاف الرواة في أداء ألفاظ التشهّد الواردة عن رسول الله ﷺ، فيُتَوَهَّم وقوع الاختلاف والتعارض فيما بينها؛ قال الشافعي رحمه الله: «فهي مشتبهة متقاربة واحتمل أن تكون كلها ثابتة، وأن يكون رسول الله يعلم الجماعة والمنفردين التشهد فيحفظ أحدهم على لفظ ويحفظ الآخر على لفظ يخالفه لا يختلفان في معنى أنه إنما يريد به تعظيم الله -جل ثناؤه وذكره- والتشهد والصلاة على النبي فيقر النبي كلاً على ما حفظ وإن زاد بعضهم كلمة على بعض أو لفظها بغير لفظة لأنه ذكر»[3].

المطلب الرابع:

أثر منهج الجمع بين مختلف الحديث عند الإمام الشافعي في تعظيم السنة النبوية.

يُعَدُّ منهجُ الجمعِ بين مختلفِ الحديثِ عند الإمام الشافعي علامةً فارقةً في تاريخ التأصيل العلمي للسُّنّة النبوية، إذ ارتقى به من مستوى الدفاع الجزئي عن بعض الروايات إلى بناء نسق أصولي متكامل يُعلي من مكانة الحديث، ويصونه من دعاوى التعارض والاضطراب.

فقد أدرك الشافعي أنّ ظاهر الاختلاف بين الأحاديث ليس طعنًا في حجيتها، بل هو ميدان للاجتهاد، تتجلّى فيه دقةُ النظر، وسَعةُ الفهم، واستحضارُ السياقات. ومن هنا كان منهجه في الجمع والترجيح والنسخ تأسيسًا لوعي علمي جديد يُحسن التعامل مع النصوص، ويمنحها انسجامًا وتناغماً يكشف عن وحدة المصدر وتكامل التشريع.

وفي كتابه اختلاف الحديث أكّد الشافعي أنّ السُّنّة وحيٌ من الله تعالى، وأنها بيانٌ للقرآن الكريم، فلا يُتصوّر أن يقع بينها تعارضٌ حقيقيٌّ يُفضي إلى إسقاط حجيتها. وإذا بدا التعارض، فالواجبُ أوّلًا هو الجمعُ ما أمكن، لأن إعمالَ الدليلين أولى من إهمال أحدهما. وبهذا المبدأ رسّخ

(١) اختلاف الحديث ٨/٦٩٤.

(٢) اختلاف الحديث ٨/٥٩٩.

(٣) اختلاف الحديث ٨/٦٠٠.

الشافعي قيمةً منهجيةً عظيمة: أن النصّين الصادرين عن النبي ﷺ لا يتناقضان في الحقيقة، وإنما تتفاوت أفهامُ الناظرين فيهما. فكان أثرُ ذلك أن تحوّل (مختلف الحديث) من بابٍ يُستغلُّ للطعن في السُّنّة إلى علم قائم بذاته، يبرهن على مرونتها وسَعتها.

وقد أسهم هذا المنهج في تعظيم السُنّة من جهاتٍ عدّة:

أولها: تثبيتُ حجيتها في مواجهة التيارات التي أنكرت بـ ض الأخبار أو قدّمت القياس عليها دون ضابط. فالجمع بين الأحاديث يُظهر أن السُّنّة ليست نصوصًا متفرقةً متعارضة، بل هي منظومةٌ متكاملة تُفسّر بعضُها بعضًا.

وثانيها: توسيعُ أفق الفقه الإسلامي؛ إذ إن إعمال النصوص جميعًا يُثمر ثراءً تشريعيًّا، ويكشف عن تعدد الدلالات المشروعة، مما يرسّخ سَعة الشريعة وصلاحيتها لكل زمان.

وثالثها: ترسيخ الانضباط العلمي؛ فقد وضع الشافعي ضوابطَ دقيقة للجمع، فلا يُصار إليه إلا مع تحقق شروطه، ولا يُلجأ إلى النسخ أو الترجيح إلا عند تعذُّره، وبذلك حمى السُّنّة من التوظيف الانتقائي أو الفهم المجتزأ.

وخلاصة القول: إن منهج الجمع بين مختلف الحديث عند الإمام الشافعي لم يكن مجرد معالجة فنية لإشكاليات نصية، بل كان مشروعاً علميًّا لتعظيم السُّنّة وتأكيد مرجعيتها، وإبراز انسجامها وكمالها. وبهذا المنهج تحوّلت مظانُّ الإشكال إلى مساحات للتأمل والتكامل والاقتراب بين المسلمين، وغدت السُّنّة في ضوء ذلك أكثرَ رسوخاً في وجدان الأمة وعقلها العلمي.

الخاتمة:

الحمد الله على الختام، وأذكر هنا أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث:

كتاب الشافعي يقتصر على مختلف الحديث لا مشكل الحديث.

قول الشافعي بحجّيّةِ خبرِ الآحاد اعتمد فيه على أدلّةٍ من السنّةِ النبويةِ وفعل الصحابة والتابعين

قبول الشافعي خبر الآحاد الثقة أسهم في جمع كثير من الأحاديث المختلفة ظاهرياً.

جعل الشافعي رحمه الله الجمع والتوفيق بين الحديثين أوَّلَ ما يُجأ إليه في دفع التعارض، والجمع أكثر ما استعمله في دفع التعارض بين الحديثين.

منهج الجمع بين الأحاديث عند الإمام الشافعي أسهم في صيانة السنة من الترجيح غير المنضبط بين أحاديثها المتعارضة ظاهراً.

تقديم مسلك الجمع بين الأحاديث عزز الثقة بالسنة النبوية وأثبت انسجامها التشريعي.

التوصيات:

- الاستفادة من منهج الجمع في التقريب بين المذاهب الفقهية بإبراز أنّ كثيراً من الخلاف مرده إلى اختلاف في فهم الـ مع لا في أصل النص.

- دراسة أثر قبول خبر الآحاد عند الشافعي في توسيع دائرة الجمع، وربطه بمسائل الاحتجاج والاستدلال.

هذا؛ وصلّى الله على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للشيخ أحمد شاكر، دار الآثار بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: أبي بكر أحمد بن علي ، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

التقريب والتيسير لمعرفة السنن البشير والنذير للنووي: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

توالي التأسيس في معالي محمد بن إدريس، للعسقلاني أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية -بيروت، ١٩٨٦م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه للبخاري: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.

اختصار علوم الحديث لابن كثير: أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار الميمان بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

اخ ـلاف الحديث للشافعي : محمد بن إدريس ، مطبوع بآخر: كتاب «الأم» للشافعي، دار الفكر - بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

الرسالة للشافعي: محمد بن إدريس، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط١، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٩٣٨ م. ودار الكتب العلمية ببيروت.

شرح التبصرة والتذكرة للعراقي: زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين،تحقيق ماهر ياسين الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي: شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن، تحقيق د.عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير ود.محمد بن عبد اللهبن فهيد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج بالرياض، ط٢، ١٤٢٨هـ/ (٢٠٠٧م).

مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين لأسامة خياط، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠١م .

مختلف الحديث عند الإمام أحمد (جمعاً ودراسة) ، د. عبدالله بن فوزان بن صالح الفوزان، مكتبة دار المنهاج، الريـ ض، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

المسنـد الصحيـح المختصر بنقل العدل عـن العدل إلى رسول الله صلـى الله عليه وسلم، لمسلـم بن الحجـاج القشيري النيسابـوري، تحقيق: محمد فـؤاد عبد الباقـي، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

مناقـب الشافعي للبيهقي: أبـي بكر أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق السيد أحمد الصقر، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ط١، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

الموازنـة بين منهجي الإمامين الشافعي وابن قتيبة مـن خلال كتابيهما «اختلاف الحديث» و « تأويـل مختلـف الحديث»، محمـود صدقي، إشـراف: نافذ حسين، رسالـة ماجستير بالجامعة الإسلامية – غزة، ٢٠٠١م.